

تاريخ القبول: 2024/02/11

تاريخ الاستلام: 2022/10/11

ملخص:

يتناول هذا البحث مساهمة أحمد الشقيري في التأييد العربي للثورة الجزائرية من خلال مذكراته التي ضمنها الخطاب التي ألقاها في الأمم المتحدة باسم الوفود العربية، ويهدف إلى تحليل الوقائع التي سردها الدبلوماسي العربي واعتماده على الأسانيد القانونية حين تصدى أحمد الشقيري لوزراء خارجية دول الحلف الأطلسي الذين وقفوا إلى جانب فرنسا الاستعمارية ضد الشعب الجزائري.

من النتائج المتوصل إليها في هذا البحث تعرض الشقيري في خطبه التارية في الأمم المتحدة إلى سياسة فرنسا تجاه الثورة الجزائرية بالتقدي الغاضب وما أودعه في الخطبة الأخيرة غداة إعلان استقلال الجزائر أرفع المعاني الإنسانية في الإشادة بالحرية والاستقلال.

كلمات مفتاحية: الثورة الجزائرية، جبهة التحرير الوطني، التضامن الأفروآسيوي، المجموعة العربية، أحمد الشقيري.

Abstract:

This research examines Ahmed Shukairi's contribution to arab support for the algerian revolution through his memoirs, which included speeches he gave at the United Nations on behalf of arab delegations, and aims to analyze the facts recounted by the arab diplomat and his reliance on legal grounds when Ahmed Shukairi confronted the foreign ministers of NATO countries who stood by colonial France against the algerian people.

The findings of this paper show that in his fiery speeches at the United Nations, Shukairi exposed france's policy towards the algerian revolution with angry criticism and what he deposited in the last speech following the declaration of independence of Algeria, the highest human meaning in praising freedom and independence.

Keywords: Algerian Revolution, National Liberation Front, Afro-Asian Solidarity, Arab Group, Ahmed Shukairi.

التأييد الدبلوماسي العربي للثورة

الجزائرية (1955-1962) من خلال

مذكرات أحمد الشقيري: قصة الثورة

الجزائرية

**Arab diplomatic support for
the Algerian revolution (1955-
1962) through the memoirs of
Ahmed Shukairi: The story
of the Algerian revolution**

بلعالية ميلود/ جامعة حسيبة بن

بوعلي الشلف، (الجزائر)

m.belalia@univ-chlef.dz

المؤلف المرسل: الإيميل:



1. مقدمة:

كلّفت الجامعة العربية مندوب الجمهورية السورية أحمد الشقيري في الأمم المتحدة عام بعرض القضية الجزائرية في الدورة العاشرة للجمعية العامة باسم الجامعة العربية بعد تأييد الكتلة الأفروآسيوية المنبثقة عن مؤتمر باندونغ لتدويل القضية الجزائرية، ثمّ تولى أحمد الشقيري منصب المندوب الدائم للملكة العربية السعودية عام 1957 مع مواصلة الدفاع على الثورة الجزائرية باسم المجموعة العربية في الأمم المتحدة حتّى استرجاع الجزائر سيادتها الوطنية عام 1962، واستند أحمد الشقيري التأييد الدبلوماسي العربي للثورة الجزائرية من خلال خطبه التّارية ضدّ ممثل فرنسا الاستعمارية في الجمعية العامة ومجلس الأمن التي دونها في مذكراته بعنوان قصة الثورة الجزائرية، وتدعم دور الشقيري بمؤازرة المندوب العراقي الدائم في الأمم المتحدة السّفير عدنان الباجه جي بصفته رئيس اللجنة الرابعة لتصفية الاستعمار عام 1960، وتوج هذا التأييد باعتراف الأمم المتحدة باستقلال الجزائر في جويلية 1962 وقبولها عضوا في الجمعية العامة في 8 أكتوبر. وعليه تطرح هذه الدّراسة الإشكالية التّالية: ما مدى مساهمة أحمد الشقيري في حشد التأييد الدبلوماسي العربي للثورة الجزائرية؟

أهداف البحث: تكمن في دراسة التأييد الدبلوماسي العربي للثورة الجزائرية من خلال جهود السّفراء العرب، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر أحمد الشقيري في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ولجنة تصفية الاستعمار ودفاعه عن تدويل القضية الجزائرية. واعتمدنا في دراسة موضوع الورقة البحثية على المنهج التّاريخي الوصفي والمنهج التّحليلي في تحليل خطب أحمد الشقيري.

2. ارتباط أحمد الشقيري بالثورة الجزائرية وموقفه من اندلاعها:

عاش أحمد الشقيري تجارب نضالية فاكثرت خبرات قانونية وسياسية جعلت منه مناضلا عربيا، ونادى باستقلال فلسطين في إطار الوحدة العربية، ونسق جهوده مع الوطنيين العرب من أجل تحرير الوطن العربي من السّيطرة الأجنبية.

1.2 ارتباط أحمد الشقيري بالثورة الجزائرية:

أدرك أحمد الشقيري أن استقلال البلاد العربية لن يكون كاملا إلا باستقلال الجزائر، وأن هذا الاستقلال مرهون بمواصلة النّضال السّياسي ضدّ الاستعمار الفرنسي، فكان يركز على رفع صوت الجزائر المكافحة واطلاع الرّأي العام العالمي بالثورة الجزائرية، حمل أحمد الشقيري عداء شخصيا لفرنسا الاستعمارية التي طردته من لبنان، بسبب خطابه في ذكرى الشّهداء في بيروت، والتي كانت سببا في حرمانه من متابعة الدّراسة في الجامعة الأمريكية وكانت القضية الجزائرية بشكل خاصّ هي الميدان الرّئيسي الذي نازل فيه فرنسا في الأمم المتحدة⁽¹⁾.

وهكذا كان أوّل ارتباط لأحمد الشقيري بالثورة الجزائرية لما كان يعمل مساعدا للأمين العام للجامعة العربية في القاهرة، حيث كتب في مذكراته: "إنّه كان يدخل في حوار مع الوفود العربية بصدد وضع أولوية النّضال في الوطن العربي، بأي قطر يبدأ؟ وضدّ أي استعمار يكافح أولا، فكان يجب أن يختار فرنسا وأن



يبدأ بالقضية الجزائرية، حيث كان يخشى أن تصبح الجزائر فرنسية، وأن تطمس معالم العروبة والإسلام⁽²⁾.

بدأ اهتمام أحمد الشقيري بالقضية الجزائرية لما انعقدت دورة الأمم المتحدة في باريس عام 1951، حيث زاره وفد من المثقفين الجزائريين المقيمين في فرنسا، وطلبوا منه عرض القضية الجزائرية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولكن ليس على أساس الاستقلال بل على أساس المساواة مع الفرنسيين في الحقوق والواجبات، رفض أحمد الشقيري الطلب مؤكدا أنه لا يطلب المساواة مع الفرنسيين، لأن طلب المساواة لا يعكس إلا المنطق الفرنسي في أن الجزائر جزء من فرنسا، كما أن هذا الطلب يمثل الاستسلام⁽³⁾، كانت هذه الدورة مليئة بالمعارك التي تولى الشقيري أمرها، فقد عرضت قضية السودان وتونس والمغرب وليبيا والقضية الجزائرية فكان خطيبا مفعّوا قويّ الحجّة، يتكلّم ويُناقش ويُحاور نيابةً عن الوفود العربية، مما جعل رئيس الوفد السوري فارس الخوري يلقبه بنجم الدورة⁽⁴⁾.

كان للجامعة العربية صندوق مالي تخصص موارده لبلدان شمال إفريقيا من خلال مكتب تحرير المغرب العربي بالقاهرة الذي يُديره مناضلون من المغرب العربي. وفي هذا الصدد، كتب أحمد الشقيري: "جاءني مرة الشيخ محمد البشير الإبراهيمي⁽⁵⁾ كبير علماء الجزائر يُناشدني، بنبره الصّافي وشعره الرّائق أن تُقدّم الجامعة العربية معونة مالية للطلبة الجزائريين الذين يدرسون في البلدان العربية"⁽⁶⁾، وعليه طلب أحمد الشقيري من القائمين على الدائرة المالية أن تدفع مائتي جنيه كلّ شهر للطلبة الجزائريين، وكان ردّ القائمين على الميزانية بالرفض بحجّة أنهم لا يقدمون الإعانات للطلبة، بطبيعة الحال أكد لهم أحمد الشقيري بأن هذه الحالة استثنائية، وبأن اللغة العربية في الجزائر في خطر، وشكر أحمد الشقيري الشيخ البشير الإبراهيمي على المجهودات التي يقدمها في سبيل تعريب الجزائر⁽⁶⁾.

من خلال هذا الموقف، يرى أحمد الشقيري منذ الخمسينيات ضرورة الاهتمام بالقضية الجزائرية، وخاصة أن عملية الفرنسة مستمرة، وكان يخشى أن يأتي يوم يتعذر فيه الإنقاذ وأن يقضى على القضية الجزائرية كما حدث مع القضية الفلسطينية⁽⁷⁾ حيث كتب أحمد الشقيري في مذكراته بأن القضية الجزائرية أصبحت تعيش معه في كلّ وقت فما من مناسبة تأتي في الجمعية العامة أو إحدى لجانها، إلا ويشير فيها إلى حالة الشعب الجزائري من مظالم وآلام، وكانت عباراته عن الجزائر تقابلها عبارات الاستخفاف لدى الوفود الأجنبية فهي ترى أنه لا معنى للتدخل في الشؤون الداخلية لفرنسا⁽⁸⁾.

في 09 أبريل 1953 قرر مجلس الجامعة العربية لأول مرة أن يعرض القضية الجزائرية أمام اللجنة الثالثة للأمم المتحدة في دورتها المقبلة، وأوصى أن تبذل المساعي لأن تطرح القضية الجزائرية لدى لجنة حقوق الإنسان، وبعد هذا القرار وجه أحمد الشقيري نقدا مؤلما للجامعة العربية، حيث وصف هذا القرار بالهزيل، وخلال دورة الأمم المتحدة ندّد أحمد الشقيري في مداخلته بالسياسة الاستعمارية لفرنسا في المغرب العربي وطالب بإلغاء نظام الحماية والاعتراف لشعوب المغرب العربي باستقلالها، حيث حققت القضية التونسية والمغربية نجاحا في هذه الدورة، في حين اعترضت القضية الجزائرية عدّة صعوبات.



2.2 موقف أحمد الشقيري من اندلاع الثورة الجزائرية

اندلعت الثورة التحريرية الجزائرية في 1 نوفمبر 1954 وهلل لها أحمد الشقيري، حيث اعتبر الخيار العسكري وحده الكفيل بتمكين الجزائريين من نيل استقلالهم، وحطم اندلاع الثورة الجزائرية جدار الصمت الذي كان يلف هذه القضية التحررية، حيث كان وقع الحدث في نفس الشقيري الذي استبشر خيرا بحل القضية الجزائرية⁹

بعد أيام قليلة من اندلاع الثورة الجزائرية، صرح أحمد الشقيري يوم 12 نوفمبر 1954 لجريدة لوموند الفرنسية جاء فيه: "بأن الجامعة العربية ستؤيد الحركة الحالية للتحرير في الجزائر، فالجزائريون لهم الحق في أن يحكموا أنفسهم، وفي الوقت في عصر هيئة الأمم المتحدة، فمن غير المقبول أن تدعي فرنسا أن الجزائر فرنسية". وفي تصريح آخر، قال أحمد الشقيري لنفس الجريدة: "أن الوضع في الجزائر قضية دولية، والاضطرابات الزاهنة ستتواصل غالبا، وستزداد خطورة، إلا إذا راجعت فرنسا سياستها الرجعية، وعالجت قضية الجزائر بصورة مطابقة لمبادئ وأهداف هيئة الأمم المتحدة"¹⁰.

عقد أحمد الشقيري مؤتمرا صحفيا في نيويورك، ووزع فيه بيانا للصحافة العالمية يبين فيه ثبات ووضوح موقف الجامعة العربية من القضية الجزائرية على اعتبارها بلدا عربيا ومسلما، كما فند المزاعم الفرنسية القائلة بأن الجزائر فرنسية، مبينا بأن الجزائر كانت دولة مستقلة إلى أن احتلها الفرنسيون سنة 1830.

وهكذا، كان لهذا البيان ردود فعل مختلفة، فتوالى برقيات التأييد من مختلف الدول والهيئات على مكتب وفد جبهة التحرير الوطني في القاهرة، كما ارتاح له الجزائريون والعرب، وخاصة أعضاء لجنة المغرب العربي في القاهرة، ولكن هذا البيان من جهة ثانية أغاظ الفرنسيين والحكومة الفرنسية وصحافة اليمين واليسار الفرنسي، فصبت جريدة لوموند مثالا كاملا غضبها على أحمد الشقيري، مؤكدة أن تصريحه يمثل شخسه فقط عند إصداره لهذا البيان، ولا يلزم أي دولة أخرى في التحدث باسمها، وأن الدول العربية ليس في نيته عرض القضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة.

وهكذا يكون أحمد الشقيري، قد لفت الأنظار مبكرا للقضية الجزائرية، واستبق الموقف العربي لتأكيد دعم الجامعة العربية لمسألة تدويل القضية الجزائرية، وتجنب خلال دورات الأمم المتحدة للدفاع عن هذه القضية.

3. دور أحمد الشقيري في تدويل القضية الجزائرية (1955-1962)

تعتبر سنة 1955 المنطلق الفعلي لدور أحمد الشقيري في دعمه الدبلوماسي للقضية الجزائرية، بصفته المندوب الدائم لسعودية في الأمم المتحدة بنيويورك، حيث كُلف في 05 جانفي بتقديم طلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتعزز هذا الدور الدبلوماسي أثناء انعقاد مؤتمر باندونغ أفريل 1955 في تدويل قضايا التحرر في المغرب العربي، وعجلت هجمات 20 أوت 1955 في العام الأول لاندلاع الثورة الجزائرية بإسماع صوت الجزائر المكافحة¹².



اختارت جبهة التحرير الوطني شخصية أحمد الشقيري لخوض معركة التدويل في الأمم المتحدة، فالتّمسّت من الملك سعود بن عبد العزيز، تعيين أحمد الشقيري رئيساً للوفد السعودي في الأمم المتحدة، حتّى يتمكن من الدّفاع عن القضية الجزائرية على أحسن وجه، وقع الاختيار على شخص محمّد البشير الإبراهيمي لتوجيه هذا الطّلب، وأرسل الإبراهيمي برقية للملك السعودي في الموضوع، جاء فيها: "... يا صاحب الجلالة، نلّفت نظر جلالتم إلى أن من بين رجالات العرب، رجلين مخلصين في الإلمام الثّام بشؤون الجزائر من كلّ نواحيها مع الإخلاص والغيرة والجرأة، ومع الصّدق في خدمة جلالتم، وهما الأستاذان أحمد بك أحمد الشقيري والأستاذ عبد الرّحمن عزام باشا، فإذا وافق نظركم السّامي على أن تكلفوهما أو أحدهما بالاستعداد من الآن لمتابعة قضايا الجزائر والدّفاع عنها باسم جلالتم كعون وتعزيز لسفارتكم بواشنطن، إن رأيتم هذا ووافقتم عليه كنتم قد وضعتم القضية في يد محام بارع عالم بأدلتها وبراهينها، محيط بجزئياتها وكلياتها، ولكم النّظر العالي في تفاصيل الموضوع وكيفياته"⁽¹³⁾.

1.3 الدّورة العاشرة للجمعية العامّة للأمم المتحدة عام 1955

قدّمت أربع عشرة دولة إفريقية وآسيوية* شاركت في المؤتمر الأفروآسيوي في باندونغ بإندونيسيا المنعقد في الفترة من 18 حتّى 24 أبريل 1955 توصية تطلب من خلالها إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامّة للأمم المتحدة، وأوضح مندوبو هذه الدّول أهمية تقرير المصير وممارسة الحريّات العامّة في تكوين الأمم، وأوضحوا أنّ الموقف يتدهور في الجزائر ممّا يهدّد السّلم والأمن الدّوليين.

تميزت الدّورة العاشرة بمناقشات الحادّة حول إشكالية تسجيل أو عدم تسجيل القضية الجزائرية على جدول أعمال الجمعية العامّة، ومدى أهلية الأمم المتحدة في النّظر في القضية⁽¹⁴⁾، وقدّم أحمد الشقيري رسالة إلى مجلس الأمن الدّولي ليلفت انتباهه إلى عمليات فرنسا العسكرية القاسية التي تستهدف القضاء على الثّورة الجزائرية، وطمس الخصائص الوطنية والثّقافية للشّعب الجزائري، وعلى الرّغم من خطورة الوضع، تلقى مجلس الأمن الرّسالة دون أن يتّخذ إجراءً بصدها⁽¹⁵⁾.

ناضل الشقيري مع الوفود الإفريقية والآسيوية بالإصرار على إدراج القضية الجزائرية، ووقف على منصة الجمعية العامّة للأمم المتحدة بنيويورك، حيث شهد أوّل صدام بينه وبين الوفد الفرنسي، وكان رئيس الوفد كريستيان بينو (Christian Pineau) هو الهدف، فلم يتوان الشقيري في تسديد انتقاداته له، فكان يحمل مشاعر الشّعب الجزائري معه، حيث يقول في خطابه: "بأنه يجب على فرنسا أن تواجه الأمم المتحدة وتجعل الرّأي العام هو الفيصل، وأن تنسحب من الجزائر"⁽¹⁶⁾.

وقفت الولايات المتحدة ومعها بريطانيا والحلف الأطلسي إلى جانب فرنسا، يعارضون إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامّة للأمم المتحدة في دورتها العاشرة، ورفضت اللّجنة التّوجيهية إدراجها، فعلق أحمد الشقيري على القرار قائلاً: "سرت ربح ننته عفتة في أروقة الأمم المتحدة، تنبئ بأن المنظمة العالميّة قد أصبحت أداة مهترئة، من غير كرامة ولا هيبة"⁽¹⁷⁾.

أعربت الأمم المتحدة بالإجماع عن قلقها البالغ لاستمرار الصّراع في الجزائر، ودعت إلى إيجاد حلّ سريع وفوري يقوم على أساس مبادئ الأمم المتحدة وميثاقها، ولكن فرنسا لم تستجب لرغبتها في إيجاد حلّ عادل



للقضية الجزائرية⁽¹⁸⁾. وانسحبت من الاجتماع وقاطعت جلساتها، فأحيل الموضوع إلى اللجنة السياسية، وقدمت دول من أمريكا الجنوبية، وهي: الشيلي والإكوادور وكوبا وكولومبيا في 23 نوفمبر 1955 مشروع قرار لشطب القضية الجزائرية من جدول الأعمال باعتبار أن ذلك ليس من اختصاصها، ولكن مجموعة الدول الإفريقية والآسيوية عارضت هذا المشروع، وقدم مندوب الهند قرارا بتأجيل مناقشة القضية وعرضها في الدورة القادمة، وتحت ضغط دول الحلف الأطلسي بزعماء الولايات المتحدة الأمريكية شُطبت القضية الجزائرية من جدول الأعمال⁽¹⁹⁾، وصادقت الجمعية العامة على قرار تأجيل القضية إلى العام القادم، فوصف أحمد الشقيري هذا القرار بأنه يوم اسودت فيه وجه الأمم المتحدة⁽²⁰⁾.

بعد الانتهاء من أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة، كان لأحمد الشقيري لقاء مع الوفد الأمريكي، حيث شرح له مشكلة القضية الجزائرية ومحاولة إقناعه بضرورة تدويلها في الجمعية العامة، وذكره الشقيري بأن الجزائر هي أول دولة اعترفت باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية، فكان ردّ رئيس الوفد الأمريكي بأنه سيبدل جهده لتحسين الحالة في الجزائر، فردّ عليه أحمد الشقيري بأن المطلوب ليس تحسين الحالة بل هو التحرير، السيادة والاستقلال⁽²¹⁾.

2.3 الدورة الحادية عشرة عام 1956

في 01 أكتوبر 1956 كانت العمليات الحربية الفرنسية مستمرة ضدّ الثورة الجزائرية، وكان يصحها الكثير من أعمال الإرهاب والتعذيب فقدّمت خمس عشرة دولة إفريقية وآسيوية بطلب إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الحادية عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة، واتخذت الجمعية العامة قرارا جماعيا أعربت فيه عن أملها في إيجاد حلّ سليم وعادل ينطبق على ميثاق ومبادئ الأمم المتحدة، وجرت محاولات متعددة لمعارضة إدراج طلب المجموعة الأفروآسيوية وتصدّت الوفود الإفريقية والآسيوية للدفاع عن وجهة نظر ممثل جبهة التحرير الوطني في نيويورك، وتولى مسؤولية المرافعة عن هذه القضية مندوب الهند بصفته الناطق الرسمي للمجموعة لدى مجلس الأمن، حيث عمل على إثبات الطابع الدولي للقضية الجزائرية، معتبرا ما يقوم به الجيش الفرنسي من تقتيل للشعب الجزائري بحرب الإبادة، لا يميّز فيها بين الكبير والصغير.

استعدّ أحمد الشقيري بعد لقاء مع وفد جبهة التحرير الوطني في نيويورك لتحضير ملف في مداخلته، فتمّ تزويده بملف كامل عن تفاصيل الحرب الاستعمارية الفرنسية ضدّ الشعب الجزائري، ووقائع حملة الإرهاب والتعذيب الذي يقوم به الجيش الفرنسي على المدنيين الجزائريين، فأخذ يسردها في خطبته واحدة تلو الأخرى. بتفاصيلها وتواريخها، وكان الكفاح الجزائري قد لفت به الأنظار وتناولته الصحف والإذاعات العالمية بالشرح والتعليق، حيث هاجم أحمد الشقيري الوفود الغربية التي تدّعي الحرية بسبب سكوتها عما تقوم به السلطات الفرنسية الاستعمارية تجاه الجزائريين⁽²²⁾.

في موضوع متصل بتطور الأحداث، وقعت أول قرصنة جوية⁽²³⁾ في 22 أكتوبر 1956، حيث قام سلاح الطيران الحربي الفرنسي باختطاف أربعة من قيادة جبهة التحرير الوطني، وهم: أحمد بن بلة، محمّد خيضر، حسين آيت أحمد ومحمّد بوضياف، إذ كانت الطائرة التابعة للخطوط الجوية الملكية متوجهة من



الرباط إلى تونس⁽²⁴⁾، وأثار ذلك الاختطاف قلق واستياء أحمد الشّقيري، حيث وصفها بالجريمة البشعة مطالبا فرنسا من منبر الأمم المتحدة بالإسراع فورا في الإفراج عنهم⁽²⁵⁾.

بعد نقاش حادّ، حازت القضية الجزائرية على قرار دولي جاء فيه: "إنّ الجمعية العامّة قد استمعت إلى جميع البيانات التي أدلى بها المندوبون وناقشت القضية الجزائرية، ونظرا لأنّ حالة الجزائر تسبب كوارث وخسائر في الأرواح، تعبر عن أملها في روح التّعاون في الوصول إلى حلّ سلمي وعادل بواسطة الوسائل المناسبة، طبقا لمبادئ الأمم المتحدة"⁽²⁶⁾.

كان هذا أوّل نصر سياسي للقضية الجزائرية على صعيد الأمم المتحدة، فقد حدّد بيان أوّل نوفمبر ثلاثة أهداف خارجية تتمثّل في: تدويل القضية الجزائرية، وتحقيق وحدة شمال افريقيا في إطارها العربي الإسلامي، والإشادة بجميع الأمم والشّعوب المساندة للقضية الجزائرية في إطار ميثاق الأمم المتحدة، وأصبحت الآن قضية دولية وليست قضية "فرنسية داخلية". علق أحمد الشّقيري على هذا الانتصار المحقق بقوله: "لقد كانت خطوة واسعة على الطّريق...، ولكن لا يزال أمام القضية الجزائرية طريق طويل في الوطن، ثمّ في الأمم المتحدة"⁽²⁷⁾.

في نهاية ديسمبر 1956، قام أحمد الشّقيري بزيارة بعض الدّول العربية، واجتمع بالملك سعود بن عبد العزيز وأطلعته على آخر مستجدات القضية الجزائرية، وأوضح لهم الشّقيري أنّ الملك السّعودي أكّد على حرصه البالغ في دعمه للقضية الجزائرية في المحافل الدّولية، وأبلغه بضرورة تجنيد الموقف العربي من أجل نصرة القضية الجزائرية.

1.3 الدّورة الثّانية عشرة عام 1957

دخلت الثّورة الجزائرية عامها الثّالث، وظلّت فرنسا تماطل على قرارات الأمم المتحدة وتجاهلت قراراتها بالرّغم من الدّعوة إلى إيجاد حلّ سلمي، وأصبحت القضية الجزائرية ملتهبة لدى الرّأي العام العالمي، وازداد عدد المؤيدين لها من الشّخصيات في فرنسا وأوروبا وأمريكا، وخاصّة الكتلة الأفروآسيوية في الجمعية العامّة للأمم المتحدة، بعد أن اعتقد مندوبو هاته البلدان بأنّ فرنسا سوف تجد حلاّ لهذه القضية، فقد اشتدّت قوّة الثّورة بشكل مهول، وانتشرت أخبار التّعذيب والإبادة، فقد تقدّمت اثنتان وعشرون دولة لإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدّورة الثّانية عشرة عام 1957 وأوصى مكتب الجمعية العامّة بإدراجها في جدول أعمالها في شهر سبتمبر⁽²⁸⁾.

ألّفى أحمد الشّقيري خطابا مطولا باسم الوفود العربية والآسيوية والإفريقية فضح فيها السّياسة الفرنسية في الجزائر، وتولى الحديث عن كفاح الجزائريين منذ عهد الأمير عبد القادر، واستشهد بالأدلة والوقائع التّاريخية وأكّد أنّ مصير الجزائر يجب أن يكون مشابها لمصير الدّول الإفريقية التي تحصلت على استقلالها، ومنها: تونس والمغرب، مؤكّدا أنّ الثّورة التّحريرية التي يشتعل لهبها في الجزائر، لا يمكن إطفائها إلاّ بالاعتراف بحقّ الشّعب الجزائري في الحرية والاستقلال، وتأييد حقّه في عضوية الأمم المتحدة⁽²⁹⁾.



هاجم أحمد الشقيري وزير خارجية فرنسا كريستيان بينو الذي ادّعى بأنّ الجزائر أرض فرنسية، وبأنّ وضعها يختلف عن تونس والمغرب اللّتين كانتا تحت الحماية الفرنسية، حيث ردّ عليه أحمد الشقيري بأنّ الجزائر كانت دولة مستقلة كاملة السيادة، شأنها شأن أي دولة أخرى، حيث وقعت معاهدات صداقة بين بريطانيا وهولندا، وأنها أوّل دولة اعترفت باستقلال الولايات المتحدة حيث وقّعت معها ثلاثة معاهدات⁽³⁰⁾، وكانت فرنسا قد استولت على أقطار شمال إفريقيا وأنّ كفاح الجزائر جزء من كفاح شمال إفريقيا وما تمّعت بها بلدان تونس والمغرب يجب أن تتمتع به الجزائر أيضا، إن الجزائر جزء من الوطن العربي الممتد من محيطه إلى خليجه يشترك معه في ثقافته وحضارته ولغته⁽³¹⁾، ويّين بأن هذه هي السيادة الوطنية كانت تمارسها الجزائر والتي ينكرها السيد بينو وزير خارجية فرنسا⁽³²⁾.

طلب أحمد الشقيري من فرنسا أن تنزع فكرة الاستعلاء العنصري التي يقوم بها المستوطنون الفرنسيون في الجزائر، وأنّه ليس هناك سبب يدعو إلى إعطاء المستوطنين وضعاً متميزاً، بل يجب المساواة مع الجميع من غير تمييز، ونلاحظ في هذا الصّد أن من بين المبادئ التي أسس عليه بيان أوّل نوفمبر احترام وتقديس حقوق الانسان وضمان مبدأ المساواة بين كلّ أطراف المجتمع مهما كانت انتماءاتهم ومعتقداتهم⁽³³⁾، وأن مصير أحد عشر مليوناً جزائرياً لا يقرره مليون من المستوطنين المنحدرين من أصول متعدّدة⁽³⁴⁾.

ختم أحمد الشقيري خطابه بطلب من وفدي بلدان ألبانيا والأرجنتين وهما الجاران حسب الحروف الأبجدية في لائحة الدّول الأعضاء في الجمعية العامّة للأمم المتحدة بنيويورك، أن يدعموا القضية الجزائرية وفسح المكان بينهما لتبوأ مقعداً بينهما في هيئة الأمم المتحدة⁽³⁵⁾. بعد هذا النّشاط السياسي المكثف لأحمد الشقيري باسم المجموعة العربية والإفريقية والآسيوية، أدى إلى مصادقة الجمعية العامّة بالإجماع يوم 10 ديسمبر 1957 على اللائحة التّالية: "إن الجمعية العامّة بعد أن ناقشت القضية الجزائرية، وذكرت بقرارها السّابق الصّادر في 15 فيفري، تعبر عن قلقها لتطوّرات الوضع، وتسجل العرض المقدم من طرف ملك المغرب الأقصى والرئيس التّونسي لوساطتهما وبذل مساعيها الحميدة لحلّ القضية، تعبر عن رغبتها في روح التّعاون الفعال بأن تبدأ المحادثات، باستخدام وسائل أخرى ودية قصد الوصول إلى حلّ يتماشى مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة"⁽³⁶⁾.

الجدير بالذكر، أن الوفد الفرنسي لم يقاطع جلسات هذه الدّورة، لكنه التزم الصّمت وترقب المستجدات وهو ما دفع بعض الملاحظين إلى القول بأن هذا يعني بداية اعتراف فرنسا بالشّخصية الجزائرية المستقلة، وتراجعا مستمرا في موقفها تجاه هذه القضية. ولكن صمت فرنسا لم يذهب سدى، إذ كانت من خلاله تسعى إلى ربح المزيد من الوقت وصرف أنظار المجتمع الدّولي عن الخطط الإجرامية العسكرية في كلّ مرّة تفشل في العمل الدبلوماسي.

يبدو واضحاً أن أحمد الشقيري بخبرته الدبلوماسية استطاع في هذه الدّورة أن يُحقّق للقضية الجزائرية نجاحاً معتبراً، من خلال شرحه ومحاجاته للطّروحات الفرنسية، ومسايعه مع الوفود الدّولية من أجل إصدار قرار لصالح القضية الجزائرية، وهو ما تحقّق بالفعل، واعتبرت جبهة التحرير الوطني أحمد الشقيري ممثلاً للجزائر.



3.3 الدّورة الثّالثة عشرة عام 1958

انعقدت الدّورة الثّالثة عشرة للجمعية العامّة للأمم المتحدة عام 1958، وأصبحت الثّورة الجزائرية تتردّد أنباؤها وصداها في العالم، وعرفت الجزائر تطورات هامّة وحاسمة، فقد جاء الجنرال شارل ديغول (Charles de Gaulle) على رأس الحكم في فرنسا، وتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة فرحات عباس⁽³⁷⁾ في 19 سبتمبر 1958 بالقاهرة، وأعلنت عن أهدافها في إقامة جمهورية جزائرية ديمقراطية، مواصلة حرب التّحرير حتّى النّصر إلى جانب استعدادها للدّخول في مفاوضات حرّة مع فرنسا للوصول إلى تسوية سلمية على أساس الحرية والاستقلال⁽³⁸⁾.

ظلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية متمسكة بأحمد الشّقيري ممثلاً ومرافعاً أساسياً للقضية الجزائرية في منبر الأمم المتحدة، حيث أرسل إليه الرّئيس فرحات عباس ملفاً كاملاً يتضمن سير الأحداث العسكرية التي تميّت، والبرنامج السّياسي في الجانب الدّاخلي والخارجي وطاف مع الوفد الجزائري على عدد من وفود الدّول المختلفة لكسب دعمها⁽³⁹⁾.

استمرت فرنسا الاستعمارية في مناوراتها، وشنّ حربها العدوانية ضدّ الشّعب الجزائري، ففي 16 جويلية 1958 جدّدت أربع وعشرون دولة إفريقية وآسيوية متأثرة بالتّطورات المؤلمة في الجزائر، طلب إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدّورة الثّالثة عشرة⁽⁴⁰⁾ مذكرة بما سبق أن ما اتّخذ من قرارات خلال الدّورة الثّانية عشرة لصالح القضية الجزائرية، إلّا أنّه لم يسجل خلال هذه الفترة أي تقدّم في تنفيذ القرارات المتّخذة، بل على العكس من ذلك، فإنّ العمليات الحربية قد تواصلت على نفس النّمط، بل أكثر مسببة ألأما وخسائر بشرية متزايدة.

استهل أحمد الشّقيري خطابه بأهمية مناقشة القضية الجزائرية وأنه يجب أن تتبوّأ المقام الأوّل بين جميع قضايا الأمم المتحدة ولا يصح أن تكون قضية أخرى أسبقية عليها⁽⁴¹⁾. وتأسّف أحمد الشّقيري لغياب الرّئيس شارل ديغول عن حضور الدّورة لأهمّيتها، حيث التمس من حلفاء فرنسا الدّفاع عنه ومنع جدولتها في هذه الدّورة، وعبر الشّقيري عن ذلك بقوله: "حين أجيل بصري في قاعة الجمعية العامّة أجد أن مقعد فرنسا فارغاً، إنّ هذا مؤسف حقّاً ... إن تخلف فرنسا عن المشاركة في هذا الاجتماع يدعو إلى الاستنكار، إنّّه إهانة للأمم المتحدة واستخفاف بالقضية الجزائرية"⁽⁴²⁾.

طالب أحمد الشّقيري مرة أخرى الرّئيس الفرنسي بالانسحاب فورا من الجزائر وتركها للجزائريين بدل الانسحاب من دورة الأمم المتحدة، وكتب في مذكراته إن الجنرال ديغول (الرّئيس) خيب آمالنا في الجنرال ديغول (العسكري)⁽⁴³⁾.

انتقد أحمد الشّقيري المشروع الذي قدّمه الجنرال ديغول للقضاء على الثّورة الجزائرية، ويزعم فيه "سلم الشّجعان"⁽⁴⁴⁾ الذي أثار استياء جبهة التّحرير الوطني وجيش التّحرير الوطني ولذلك وصفه أحمد الشّقيري بـ: "سلم الجبناء"، مشيراً أنّه لا يوجد بين الجزائريين جبان وأن الذين أطلقوا الرّصاص في 01



نوفمبر 1954 لا يمكن أن يوقفوا القتال، لأنهم كذلك سجلوا صفحات في تحرير فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية، وأن الجزائريين لا يعترفون بهذه الحلول الهزلية، وعلى فرنسا أن لا تنسى ذلك⁽⁴⁵⁾. كما طالب أحمد الشقيري فرنسا في التعجيل للجلوس إلى طاولة الحوار والدخول في مفاوضات دون شروط مع الحكومة الجزائرية، وأن تدرج في هذه المفاوضات كل شيء بما فيه وقف إطلاق النار، كما أن للفريقين الحرية الكاملة في أن يتفقا أو يختلفا⁽⁴⁶⁾.

بعد الانتهاء من مناقشة القضية الجزائرية، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة إصدار عدة قرارات جديدة، حيث عبرت فيها عن قلقها العميق جراء تواصل الحرب في الجزائر وعن رغبتها في الإلحاح في بدء مفاوضات على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية المثبتة في بيان 01 نوفمبر 1954 بين الطرفين الجزائري والفرنسي للتوصل إلى حل يتماشى مع ميثاق ومبادئ الأمم المتحدة، بالرغم من عدم إصدار أي قرار يُدين الاستعمار الفرنسي في الجزائر، إلا أن الدبلوماسية الجزائرية حققت عدة مكاسب هامة، لعل أبرزها الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، كذلك امتنعت العديد من الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي عن التصويت والتزامها الحياد، أبرزها الولايات المتحدة واعترافها بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وهي أكبر صفقة تعرضت لها فرنسا، حيث تعتبر أكبر حليف لها في الأمم المتحدة⁽⁴⁶⁾. وهكذا كان هذا الانتصار الدبلوماسي للثورة الجزائرية واعتراف جدير بعدالة القضية الجزائرية، وخاصة حق الجزائر في الاستقلال ودعوة فرنسا إلى التفاوض.

4.3 الدورة الرابعة عشرة عام 1959

انعقدت الدورة الرابعة عشرة للجمعية للأمم المتحدة وتجند أحمد الشقيري للمرافعة عن القضية الجزائرية التي عرفت تطورات حاسمة، حيث حاول الرئيس شارل ديغول مراوغة الرأي العام الدولي بإعلانه حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه ثلاثة أشهر قبل انعقاد الدورة العادية، بالرغم من الصيغة الغامضة التي جاء بها والشروط والقيود المحاطة بها وباقي الظروف التي سادته، فإن ردّ جبهة التحرير الوطني الذي جاء على لسان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 28 سبتمبر 1959 كان إيجابيا، إذ اعتبرته قاعدة صالحة للمفاوضات، لأن مهما كانت مراميه فإنه يعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره كأساس لحل القضية الجزائرية⁽⁴⁷⁾.

تضمن خطاب أحمد الشقيري في الجمعية العامة للأمم المتحدة انتقادا لاذعا لسياسة الرئيس شارل ديغول، ودعا إلى ضرورة تدخل الأمم المتحدة لتجسيد حق تقرير المصير للشعب الجزائري⁽⁴⁸⁾، فقد ركز على أن الثورة الجزائرية ماضية إلى الأمام ومن وراءها كل شعوب العالم التواقّة إلى الحرية والاستقلال وعلى رأسه الشعب العربي، وإن الشعب الجزائري من خلال كفاحه المستمر وثورته المباركة سيحقق الحرية والاستقلال وسوف يذيق فرنسا الهزيمة ولا بد من الحرية أن تنتصر في نهاية المطاف⁽⁴⁹⁾.

شرح الموقف الفرنسي من البيانات الرسمية، حيث أكد على أنه لا يجب على الأمم المتحدة أن تبني سياساتها على أساس العناوين البارزة من غير دراسة كاملة، حيث أن بيان الرئيس شارل ديغول ينص على أمور خطيرة لا يصح للأمم المتحدة أن تقوم عليها. فقد عرض على الشعب الجزائري واحد من هذه



الخيارات (الاستقلال، الاندماج، الاتحاد الفيدرالي مع فرنسا)، وشبه أحمد الشقيري بيان ديغول بالألغام التي تحتوي على مواد متعددة الانفجار وما يثيره من دخان ونار، ولأنه يهدد الشعب الجزائري بأن الاستقلال مصيره الفقر والخراب والشيوعية والدكتاتورية، في حين أن الاتحاد مع فرنسا معناه الازدهار الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وألمح ديغول أنه في حالة اختيار الاستقلال فستعمل على فصل الصحراء وما فيها من بترول، وستقيم مناطق عسكرية للأقلية الفرنسية، وأسهب أحمد الشقيري في شرح المخاطر التي ينطوي عليها بيان ديغول، فقد طلب من الأمم المتحدة أن لا تنخدع بذلك البيان المخادع.

أما بخصوص مبدأ تقرير المصير كقاعدة أساسية لحل القضية الجزائرية، أوضح أحمد الشقيري، أنه يجب على الشعب الجزائري أن يمارس حرية الاختيار في استفتاء شعبي ديمقراطي، وأن لا يكون لفرنسا أي دخل فيه فلا يتم تحت إشرافها وإدارتها، بل يتم تحت إشراف الأمم المتحدة، وهذا أول شروط الاستفتاء⁽⁵⁰⁾.

هذا الخطاب كان له رد فعل سريع على دول الحلف الأطلسي الذي راح أعضائه يطالبون بتأجيل القضية الجزائرية في انتظار نتائج الاستفتاء أسرع أحمد الشقيري إلى المنصة للرد عليهم، وطالب من الأعضاء في أن يتمعنوا في بيان ديغول، فبخصوص التوقيت فقد حدد ديغول زمن الانتخابات بعد أربع سنوات على أقصى تقدير، في حين أن عدد الضحايا في ازدياد مستمر فقد وصف هذا الجدول بأنه مثير للسخرية والسذاجة. وأكد له أحمد الشقيري أن الشعب الجزائري ليس ساذجا حتى يلقي السلاح، ثم ينتظر أن تنزل عليه رحمة ديغول بعد أربعة سنوات، وتساءل بأنه كيف يمكن للدول أن تعطي الفرصة لإدماج الجزائر بفرنسا، ولماذا تضع الأمم المتحدة نفسها في مواقع تخدم المصالح الاستعمارية الفرنسية.

رد أحمد الشقيري على الرئيس شارل ديغول الذي يعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وفي نفس الوقت يرفض الاعتراف بالكيان الجزائري وينكر بوجود الشعب الجزائري كأمة لها مقوماتها الوطنية وهويتها العربية الإسلامية، حيث قدم له أحمد الشقيري كل الدلائل القانونية والوقائع التاريخية التي تثبت سيادة الجزائر كدولة حرة مستقلة قبل الاحتلال الفرنسي سنة 1830 تشارك بقية الدول ضمن العلاقات الدولية⁽⁵¹⁾.

فشلت الدول الأفروآسيوية خلال هذه الدورة من تمرير مشروعها القاضي بوجوب دخول الطرفين في مفاوضات قصد الوصول إلى حل سلمي على أساس حق تقرير المصير طبقا لمبادئ الأمم المتحدة، وطرح هذا المشروع للتصويت لكنه لم يفز بالأكثرية المطلوبة وسقط مشروع القرار، فأسرع أحمد الشقيري إلى المنبر وهاجم الدول التي رفضت التصويت للمشروع واتهمها بأنها أعطت لفرنسا فرصة لتطول الحرب والقضاء على الثورة الجزائرية.

ختم أحمد الشقيري خطابه بإعلان هزيمة الأمم المتحدة. وأكد لهم أن الثورة الجزائرية ستمضي في طريقها حتى ولو تمضي مائة عام حتى تحقق الجزائر حريتها واستقلالها. علقت جريدة المجاهد على هذا القرار جاء فيه: "هذه الضغوط والمناورات لا تزيدنا إلا تأكيدا لموقفنا القاضي بأن لا يكون هناك وقفا لإطلاق



النّار في الجزائر دون موافقة الطرفين على الشروط والضمانات لتطبيق حق تقرير المصير للشعب الجزائري".

5.3 الدّورة الخامسة عشرة عام 1960

في عام 1960 استمرت فرنسا تماطل في تنفيذ قرار تقرير المصير، والدّخول في مفاوضات مع حكومة جبهة التحرير الوطني على أمل أن يُحقّق لها مشروع شال العسكري⁽⁵²⁾ المعجزة، ولكن الثورة استمرت في زحفها وتحقيق انتصاراتها، وازداد نشاط جبهة التحرير الوطني في الدّاخل والخارج، وتقدّمت أربع وعشرون دولة إفريقية وآسيوية بمشروع لائحة تنص على إشراف الأمم المتحدة على استفتاء لتقرير المصير، وحين لم تفز بأغلبية الأصوات أدخلت عليه تعديلات، تحصل المشروع المعدل على الأغلبية بـ68 صوت ضدّ 26، وامتناع ثمان دول عن التّصويت. وهكذا سجّلت القضية الجزائرية انتصارا سياسيا جديدا.

انتقل أحمد الشقيري في دورة عام 1960 من الهجوم على فرنسا إلى الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية، حين طلب منه الوفد الأمريكي ضبط النّفس في القضية الجزائرية الحسّاسة، وادّعى أن الخطب النّارية لا تُساعد على هذه القضية الملتبّة، فردّ عليهم أحمد الشقيري: "تري من الذي جعل القضية الجزائرية ملتبّة؟ أي خطبي النّارية، أم أسلحتكم النّارية..."، أسهب الشقيري في عرض دور الولايات المتحدة الأمريكية ودول الحلف الأطلسي في إقحام نفسها في الحرب ضدّ الجزائر كنوع من المساعدة لفرنسا لمواصلة سياستها الاستعمارية، وتمكّنت فرنسا من تجهيز جيشها بمعدّات الحلف الأطلسي، حيث أصبح الجزائريون يُحاربون فرقتين من الجيوش، قرّر الحلف الأطلسي إعطاء كامل الأولوية لفرنسا في تجهيز طائراتها للعمل في الجزائر، حتّى المعدّات الصّغيرة والمستشفيات وقطع الغيار الأمريكية الصّنع⁽⁵³⁾.

اتهم أحمد الشقيري الحكومة الفرنسية بالتّنصل من التزاماتها حيال القضية الجزائرية من خلال مقاطعاتها لجلسات هذه الدّورة وإنكار المنجزات التي حقّقتها⁽⁵²⁾، وتابع أحمد الشقيري حديثه فيما يخص موضوع تقرير المصير بعدما طالبت الدّول الصّديقة لفرنسا من أحمد الشقيري التّوقف عن الخطب الهجومية، لأنها تزيد من الوضع سوء فردّ عليهم قائلا: "نحن نرفض الاستفتاء ولكن ما هو الاستفتاء فقد جعل منه ديغول عملية مزدوجة ذات استراتيجيّة ذكية يريد من وراءها فرنسة الجزائر... إن الشعب الجزائري هو الذي يقرر المصير، وتقرير المصير عند الجنرال ديغول هو إفناء المصير".

انتقد أحمد الشقيري السّلطات الفرنسية طريقة معاملتها للوفد الجزائري المفاوض في محادثات مولان⁽⁵³⁾، وهما علي بومنجل ومحمّد الصّديق بن يحيى، حيث عوملا كأسرى حرب وكأنّ الجزائر تسعى للحصول على شروط للاستسلام وحمل فرنسا مسؤوليتها في فشل المحادثات⁽⁵⁴⁾، كما أبدى تفاؤله من اللقاء المرتقب بين رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبين ديغول، وعبر عن ذلك بقوله: "إنه لشرف عظيم أن يقابل رئيس حكومة الجزائر الجنرال ديغول بطل التحرير، ولكن الرئيس الجزائري يريد أن يرى التحرير أوّلا ثم بطل التحرير ثانيا".



أنهى أحمد الشّقيري خطابه وتمّ مناقشة القضية الجزائرية وخرجت هذه المزة منتصرة، وباعتراف هيئة الأمم المتحدة بحقّ الجزائر في تقرير مصيرها للوصول إلى التّسوية وحقّ الشّعب الجزائري في الاستقلال، والتّأكيد على الوحدة الإقليمية للوطن الجزائري، أما الجديد في القضية هو التّأكيد على واجب الأمم المتحدة في المساهمة في تمكين الشّعب الجزائري من نيل حقوقه الوطنية.

6.3 الدّورة السّادسة عشرة عام 1961

تعتبر الدّورة السّادسة عشر من أهمّ الدّورات بالنّسبة للقضية الجزائرية لأنها تميزت بسير القضية الجزائرية إلى حلّها التّهائي، وخاصّة بعد إخفاق مفاوضات إيفيان ومحادثات لوقران بسبب الاختلافات حول قضية الصّحراء الجزائرية⁽⁵⁵⁾.

انطلقت دورة 1961، وتوجه الوفد السّعودي بقيادة أحمد الشّقيري تحذوه العزيمة القوية لدعم القضية الجزائرية والوقوف في وجه المناورات السّياسية الفرنسية، لأنّ الثّورة التّحريرية حققت قفزة نوعية في حربها ضدّ العدو الفرنسي وتمكنت من الوقوف في وجهه وهزمه في معارك عديدة. استعرض أحمد الشّقيري في هذه الدّورة مدى النّجاح الذي حققته الدّورة السّابقة، وما مدى استجابة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والسّلطات الفرنسية لرغبات الأمم المتحدة للوصول إلى حل سلمي وعادل للقضية الجزائرية، وقد أكّد أحمد الشّقيري أن الثّورة الجزائرية ومنذ أيامها الأولى قد سعت إلى إجراء مفاوضات مباشرة مع الحكومة الفرنسية للتّوصل إلى حلّ للقضية الجزائرية، على الرّغم من أن الثّورة الجزائرية قد حقّقت نجاحات كبيرة، إلا أنّها ظلّت متمسكة بمبدأ المفاوضات الثّنائية⁽⁵⁶⁾.

وعلى هذا الأساس، اتّفقت الحكومة الفرنسية بعد المماطلات العديدة في البدء بمفاوضات مع الحكومة الجزائرية لإيجاد صيغة مشتركة حول تقرير المصير، وسجّلت هذه المفاوضات إخفاقا بسبب تمسك فرنسا بمطلب الاحتفاظ بالصّحراء الجزائرية وتقسيم الوحدة التّرابية للبلاد، فكان ردّ الشّقيري على ديغول: "لقد عاد لفرنسا عنادها القديم في موضوع الصّحراء ووحدة التّراب الجزائري... إن وحدة الجزائر حتمية كالقدر، وإن سلامته الإقليمية وجبالها وصحراءها حاسمة قاطعة لا تقبل الجدل ولا القيل ولا قال، إن الجزائر ترفض أن تطرح هذه الأمور على مائدة المفاوضات"⁽⁵⁷⁾.

تطرق أحمد الشّقيري مرة أخرى إلى المطالب الجزائرية التي تتلخص باعتراف حقيقي بحق تقرير المصير، ووحدة الأراضي الجزائرية، ومساواة جميع الجزائريين في الحقوق وواجبات بمن فيهم الأقليات الأوروبية التي تعيش في الجزائر، وعرض الجنسية الجزائرية لمن يرغب في اكتسابها، ومن لا يرغب فسيعامل معاملة الشّخص الأجنبي المقيم في الجزائر، وإذا ما وافقت فرنسا على هذه الشّروط فإنّ الشّعب الجزائري مستعد لطي صفحة الماضي بكلّ آلامها ومرارتها، وإقامة علاقات ثقافية واقتصادية وسياسية على أساس الاحترام المتبادل وهدفها إسعاد الشّعبين.

اقترح أحمد الشّقيري تدابير عملية لإنجاح المفاوضات منها الاعتراف بوحدة الجزائر، الشّعب الواحد لا بد له من دولة واحدة، احترام وقف إطلاق النّار، إطلاق سراح المعتقلين الجزائريين، وهذه الاقتراحات تعبر



عن صدق ورغبات الجزائريين، لهذا ارتاح لها مسؤولو الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والشعب الجزائري.

ختم أحمد الشقيري خطابه قائلاً: "لقد طال كلامنا في الأمم المتحدة عن قضية الجزائر، وطال عصيان فرنسا لقرارات الأمم المتحدة... ولكن صبر الشعب الجزائري لم ينفذ وسيظل يحمل السلاح حتى تحقق له حريته واستقلاله... وستهزم فرنسا وستنتصر الجزائر"⁽⁵⁸⁾.

أصدرت الأمم المتحدة قراراً ينص على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره كأساس للوصول إلى تسوية، وعلى حق الشعب الجزائري في الاستقلال، وتأكيد على الوحدة الإقليمية للوطن الجزائري، على أن تقوم الأمم المتحدة في تمكين الشعب الجزائري في نيل حقوقه⁽⁵⁹⁾.

7.3 الدورة السابعة عشرة عام 1962

استعد أحمد الشقيري للوقوف أمام منبر الأمم المتحدة ولكن هذه المرة ليس للدفاع عن الجزائر بل مرحباً بها كدولة عربية إفريقية مستقلة، كافحت من أجل حريتها واستقلالها بكل شجاعة وبسالة، واهتز جدول أعمال الأمم المتحدة هذه المرة، فقد أدرج فيه موضوع استقلال الجزائر بدلاً من موضوع القضية الجزائرية.

اغتنم أحمد الشقيري كلمته بتهنئة الدولة الجزائرية حكومة وشعباً بهذا الانتصار الكبير، فقد أعلن فخره واعتزازه بنضال الشعب الجزائري وبسالته طيلة ثماني سنوات من الثورة⁽⁶⁰⁾، والتفت أحمد الشقيري بعد ذلك إلى الوفد الفرنسي وقد عاد إلى مقعده بعد غياب طويل وقال: "أشعر أنه يجب علي أن أوجه كلمة إلى فرنسا وإلى الجنرال ديغول بالضبط، لقد وجهت إلى فرنسا كلمات قاسية ولهجة خشنة، وأنه لاعتراف أن كلماتي كانت بالغة الصرامة... لقد كانت الظروف الصّارمة هي التي فرضت تلك العبارات"⁽⁶¹⁾.

أشاد أحمد الشقيري بالدور الذي لعبه الرئيس شارل ديغول في تخليص فرنسا من عبئها الاستعماري قائلاً: "إن مساهمة ديغول في هذا المجال لا شك في أنها تكون عظيمة قد الشخصيّة العظيمة التي يتمتع بها الرئيس ديغول... إن الرئيس ديغول حرر فرنسا مرتين، في المرة الأولى استطاع أن يحرر فرنسا من النّازية، وفي المرة الثانية استطاع تحرير فرنسا من الاستعمار"⁽⁶²⁾. واختتم أحمد الشقيري خطابه بدعوة الأمم المتحدة إلى فتح أبوابها حتى تيسر لشعوب العالم أن تدخلها وهي تمارس حريتها وسيادتها واستقلالها⁽⁶³⁾.

بعد الانتهاء من الدورة جاءه الرئيس أحمد بن بلة ليشكره على كلّ ما قدّمه في سبيل القضية الجزائرية قائلاً: "الجزائر لن تنسى أحمد الشقيري... وقد بقي علينا تحرير فلسطين، سيظلّ استقلال الجزائر ناقصاً غير كامل حتى تتحرر فلسطين". وبكى أحمد الشقيري فرحاً لاستقلال الجزائر وانتظاراً لفلسطين وبكى الرئيس أحمد بن بلة... وقال أحمد توفيق المدني: "لقد بكى الأحمدان"⁽⁶⁴⁾.



4. خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع أحمد الشّقيري ودوره في الدّفاع عن الجزائر وفلسطين (1955-1967) من خلال مذكّراته، وتتبّعنا مسار نضاله على المستوى الوطني والقومي، نخلص في الأخير إلى جملة من النّقاط التّالية:

الظّروف الصّعبة التي عاشها الشّقيري في بداية حياته ونشأته الفكرية كانت كفيلة بنمو وعيه بأهداف الاستعمار في فلسطين والوطن العربي، هذا ما تجسّد في مشاركاته في الثّورات ضدّ الانتداب والصّهيونية في الثلاثينيات من عمره.

عمل الشّقيري في تمثيل سوريا في الأمم المتحدة عام 1953، وفي منصب نائب الأمين العام لجامعة الدّول العربية، ومثّل السّعودية في الأمم المتحدة عام 1955-1963.

أثبتت مبادئه القومية أنه لم يعيش لفلسطين وحدها بل معها القضايا العربية، وكانت القضية الجزائرية أبرز اهتماماته.

كان أحمد الشّقيري خطيباً مفوّهًا، حيث كان له دور بارز في تدويل القضية الجزائرية ودافع عنها في كلّ دورات الأمم المتحدة حتّى نالت استقلالها عام 1962.



5. الهوامش:

- (1) خيرية قاسمية، أحمد الشقيري زعيما فلسطينيا ورائدا عربيا، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2005، ص 647.
- (2) أحمد الشقيري، أربعون عاما في الحياة العربية والدولية، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الإلكترونية 1، الأردن، 2005، ص 849.
- (3) وسام حسين عبد الرزاق عبود، (أحمد الشقيري حياته ودوره على صعيد القضية العربية والفلسطينية 1908-1980)، أطروحة دكتوراه في فلسفة التاريخ الحديث، جامعة المستنصرية، العراق، 2009، ص 99.
- (4) فايز الكردي، شخصيات عكية، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2005، ص 59.
- (5) الشيخ محمد البشير الإبراهيمي (1889-1965)، من رواد الحركة الإصلاحية في الجزائر، أسس مع الشيخ عبد الحميد بن باديس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بنادي التّرقى بالجزائر العاصمة في 05 ماي 1931، كرس حياته في بعث الوعي الفكري والثقافي في ظلّ الاحتلال الفرنسي. ينظر: فاطمة قلال، (البشير الإبراهيمي سيرة ومسيرة)، مجلة الفضاء المغاربي، مج 01، ع 06، الجزائر، 2017، ص 56.
- (6) أحمد الشقيري، أربعون عاما في الحياة العربية والدولية، المصدر السابق، ص 651-650.
- (7) عبد الله مقلاتي، (أحمد الشقيري دبلوماسي القضية الجزائرية في الأمم المتحدة)، المجلة التاريخية الجزائرية، مج 2، ع 2، جامعة المسيلة، جوان 2018، ص 285-286 مرجع سابق، ص 288.
- (8) أحمد الشقيري، أربعون عاما في الحياة العربية والدولية، ص 851.
- (9) عبد الله مقلاتي، صالح لميش، الزعماء العرب والثورة التحريرية الجزائرية، سلسلة التضامن العربي مع الثورة الجزائرية، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، 2013، ص 325.
- (10) مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر نوفمبر، دار الأمة الجزائر، 2007، ص 198.
- (11) بشير سعدوني، (الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008-2009، ص 95.
- (12) مجموعة مؤلفين، (الدعم العربي للثورة الجزائرية)، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 344.



- (13) محمد البشير الإبراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص51، 52.
- * الدّول هي: المملكة العربية السّعودية، مصر، العراق، إيران، لبنان، سوريا، اليمن، باكستان، أفغانستان، بورما، الهند، اندونيسيا، ليبيريا، تايلاند.
- (14) عبد القادر كرليل، (القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955-1961)، مجلة أفكار وآفاق، مج 05، ع 08، الجزائر، 2016، ص 62.
- (15) أحمد الشّقيري، قصّة الثّورة الجزائرية، المؤسسة العربية الدّولية للنشر والتّوزيع، ط 1، عمان (الأردن)، 2005، ص 127.
- (16) أحمد الشّقيري، أربعون عاما في الحياة العربية والدّولية، ص 854.
- (17) نفسه.
- (18) أحمد الشّقيري، قصّة الثّورة الجزائرية، ص 84.
- (19) عوني فرسخ، (إسهامات أحمد الشّقيري في الفكر العربي الوحدوي وإسهاماته السّياسية والعملية في حركة التحرر العربية)، مجموعة مؤلفين، (أحمد الشّقيري بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين)، مرجع سابق، ص 163.
- (20) أحمد الشّقيري، أربعون عاما في الحياة العربية والدّولية، ص 854.
- (21) أحمد الشّقيري، قصّة الثّورة الجزائرية، ص 128.
- (22) أحمد الشّقيري، أربعون عاما في الحياة العربية والدّولية، ص 855.
- (23) القرصنة الجوّية سنة 1956: وقائع الحادث تعود إلى اختطاف السّلطات العسكرية الفرنسية لطائرة مغربية تقل قادة الثّورة الجزائرية بالخارج من المغرب إلى تونس لحضور ندوة حول الحلّ السّلمي للقضية الجزائرية. ينظر: بن عتو بلبروات، (تداعيات اختطاف طائرة زعماء الثّورة بالخارج أكتوبر 1956)، مجلة عصور الجديدة، مج 04، ع 12، جامعة وهران، 2014، ص 351.
- (24) فهد عباس سليمان السّباعوي، (موقف المملكة العربية السّعودية من القضية الجزائرية 1954-1962)، مجلة المعارف للبحوث والدّراسات التّاريخية، مج 01، ع 03، الجزائر، 2015، ص 183.
- (25) أحمد الشّقيري، قصّة الثّورة الجزائرية، ص 120.
- (26) بشير سعدوني، (الدّعم العربي للثّورة الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة)، مجلة المعارف للبحوث والدّراسات التّاريخية، مج 02، ع 05، الجزائر، 2016، ص 332.
- (27) مسعود عثمان، الثّورة الجزائرية أمام الرّهان الصّعب، دار الهدى للطباعة والنّشر والتّوزيع، الجزائر، 2012، ص 693.
- (28) أحمد الشّقيري، أربعون عاما في الحياة العربية والدّولية، ص 856.
- (29) أحمد الشّقيري، قصّة الثّورة الجزائرية، ص 13.
- (30) نفسه، ص 19.



- (31) نفسه.
- (32) نفسه، ص 20.
- (33) مصطفى بيطام، (نص بيان أول نوفمبر 1954 قراءة تحليلية)، أعمال الملتقى الوحدة المغاربية في ذاكرة الحركات الوطنية والتحريرية، مؤسسة فكر للدراسات والأبحاث، المغرب، 2005، ص 163.
- (34) أحمد الشقيري، قصة الثورة الجزائرية، ص 38.
- (35) نفسه، ص 49.
- (36) أحمد الشقيري، أربعون عاما في الحياة العربية والدولية، ص 861.
- (37) فرحات عباس (1899-1985): سياسي ورجل دولة جزائري رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958-1961) ساهم في شرح القضية الجزائرية ومطالبها بالدعم المالي والسياسي لها. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ت، ص 494.
- (38) أحمد الشقيري، أربعون عاما في الحياة العربية والدولية، ص 861.
- (39) نفسه.
- (40) أحمد الشقيري، قصة الثورة الجزائرية، ص 51.
- (41) نفسه، ص 52.
- (42) نفسه، ص 52.
- (43) نفسه، ص 53.
- (44) سلم الشجعان: هو المشروع الذي أعلنه الرئيس ديغول ضمن حربه النفسية المعلنة على جبهة التحرير الوطني، دعا فيه مجاهدي جيش التحرير الوطني إلى الاستسلام، وتسليم أسلحتهم مقابل ضمان حريتهم وسلامتهم. ينظر: بشير سحولي، (الحرب النفسية الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية في خطابات شارل ديغول 1958-1960)، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، مج 06، ع 12، جامعة الجزائر، 2020، ص 81.
- (45) أحمد الشقيري، قصة الثورة الجزائرية، ص 64.
- (46) أحمد الشقيري، أربعون عاما في أربعون عاما الحياة العربية والدولية، ص 865.
- (47) أحمد الشقيري، قصة الثورة الجزائرية، ص 86.
- (48) نفسه، ص 90.
- (49) نفسه، ص 95.
- (50) مخطط شال، نسبة إلى الجنرال الفرنسي مورييس شال، استعملت فيه كل الوسائل المادية والبشرية والمعنوية للقضاء على الثورة التحريرية، حيث سخر له أكثر من مليون رجل واستعملت فيه كل أنواع الأسلحة من خلال الهجوم على إقليم معين واحتلاله ينتقل إلى إقليم آخر بنفس الكيفية ووضع مراكز حراسة به، هذا المخطط عرض وحدات جيش التحرير الوطني لخسائر كبيرة. ينظر: بن شرقي حليلي،



- (مخطط شال خلال الثورة التحريرية الجزائرية 1958-1959)، مجلة تاريخ المغرب العربي، مج 03، ع 07، جامعة الجزائر، 2017، ص 233.
- (51) أحمد الشقيري، قصة الثورة الجزائرية، ص 138.
- (52) فهد عباس سليمان السباعي، المرجع السابق، ص 191.
- (53) محادثات مولان: أجريت بمدينة مولان الفرنسية وباءت بالفشل نظرا لسوء نية الطرف الفرنسي وإملاء شروطهم الذي يتقدمهم وقف إطلاق النار لبدء المفاوضات الرسمية. ينظر: الطيب لباز، (مفاوضات الاستقلال بين فرنسا والجزائر 1960-1962)، مجلة الفكر للدراسات القانونية والسياسية، مج 03، ع 11، الجزائر، 2020، ص 17.
- (54) أحمد الشقيري، قصة الثورة الجزائرية، المصدر السابق، ص 151.
- (55) أمال قبائلي، (القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة 1957-1958)، مجلة المصادر، مج 19، ع 01، الجزائر، 2019، ص 251.
- (56) أحمد الشقيري، قصة الثورة الجزائرية، ص 171.
- (57) نفسه، ص 174.
- (58) أحمد الشقيري، أربعون عاما في الحياة العربية والدولية، ص 878.
- (59) عوني فرسخ، مرجع سابق، ص 163.
- (60) أحمد الشقيري، قصة الثورة الجزائرية، ص 212.
- (61) نفسه، ص 214.
- (62) نفسه، 215.
- (63) نفسه.
- (64) أحمد الشقيري، أربعون عاما في الحياة العربية والدولية، ص 879.

